دور أساليب توجيه سلوك المستهلك في المحافظة على البيئة وتحقيق استدامة التنمية

د. جبار بوكثير ----- جامعة أم البواقي- الجزائر

Abstract:

The preserving of the environment and achieving sustainable development is one of the fundamental demands of public opinion at the local or international level.

This is reflected in the social endeavors through the national and international civil societies and organizations that call for the preservation of the environment and the sustainability of their resources, as well as the governmental efforts through the agreements that seek to achieve environmental justice between industrialized countries and the rest of the world.

In the midst of this, this research paper aims to identify one of the ways in which the environment can be conserved and sustainable development achieved at the micro level, in which the consumer is the main factor.

The study concluded that, at the micro level, the environment can be conserved and sustainable development achieved by directing consumer behavior in a variety of different ways.

Key words: consumer behavior, conservation of development, sustainable development.

ملخص:

إن المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة يعتبر من المطالب الجوهرية التي تحول إليها الرأي العام على المستوى المحلي أو الدولي على حدٍ سواء.

هذا الذي تجسد في المساعي الاجتماعية من خلال الجمعيات والهيئات المدنية الوطنية والدولية التي تنادي بالمحافظة على البيئة واستدامة مواردها، إلى جانب الجهود الحكومية من خلال عقد الاتفاقيات التي تسعى وراء تحقيق العدالة البيئية بين الدول الصناعية وباقي دول العالم.

في خضم ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى، الوقوف على أحد الأساليب التي يمكن من خلالها المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الجزئي، الذي يعتبر المستهلك العامل الرئيسي خلاله.

وتوصلت الدراسة إلى أنه، على المستوى الجزئي يمكن المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه سلوك المستهلك بأساليب مختلفة ومتنوعة.

الكلمات المفتاحية: سلوك المستهلك، المحافظة على التنمية، التنمية المستدامة.

مقدمة.

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من أهم المواضيع التي تشغل التفكير المعاصر سواء في البلدان التي بلغت درجة عالية من التقدم، أو في البلدان التي لا تزال في طريق النمو، و عموما فإن التنمية المستدامة ظهرت كبديل للتنمية الشاملة، و هي تتميز عها بتقييدها للتنمية بشرط حماية البيئة بكل أشكالها.

وبما أن موضوع حماية البيئة يتعلق أساسا بالإنسان (المستهلك) و التنمية تتعلق أيضا به، فإن هذا الأخير (المستهلك) يعد المحور الأساسي للتنمية المستدامة.

ويدور مضمون هذه المداخلة حول كيفية المحافظة على البيئة بصفة خاصة و تحقيق تنمية مستدامة بصفة عامة من خلال توجيه سلوك المحور الأساسي لها، و الذي يتمثل في المستهلك، و لغرض تحقيق ذلك فقد تم تضمين هذه الورقة البحثية عدة نقاط تتعلق أساسا بـ:

- ✓ الإطار العام للتنمية المستدامة .
- ✓ البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
 - ✓ المستهلك و دوره في حماية البيئة .
- ✓ أساليب توجيه سلوك المستهلك نحو تحقيق تنمية مستدامة.

المحور الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة.

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع المهمة في العصر الحديث، و بالرغم من المحاولات العديدة للمؤلفين و التي ترمي إلى تحديد مفهوم قريب للتنمية المستدامة إلا أن جل المحاولات أهملت جوانب معينة قد يكون لها من الأهمية ما حظيت به الجوانب التي تم التركيز عليها، و محاولة الإلمام بالتنمية المستدامة يستدعي التطرق أولا إلى التنمية بصفة عامة ثم دراسة الجوانب المختلفة لها (التنمية المستدامة).

l - مدخل إلى التنمية:

إن مصطلح التنمية في العصر الحالي يكاد أن يكون مبهما، ما لم يتم تعريفه بمصطلح تابع له، فيقال التنمية الاقتصادية مثلا أو التنمية الاجتماعية، أو التنمية الفكرية ... و مصطلح التنمية دلالة على محاولات و جهود منظمة لترقية واقع معين باستخدام وسائل معينة، ومن التعاريف المشهورة للتنمية نجد:

1-تعريف "والت روستو" "Walt rostow": "التنمية الشاملة هي تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة، و تبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة "(1)

2-تعريف سعد الدين إبراهيم: "التنمية انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع". (2)

3-تعريف هيئة الأمم المتحدة: "تعرف التنمية على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية، و مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقديمها بأقصى قدر مستطاع ".(3)

خلاصة هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك الجهود الرامية إلى استخدام الموارد المتاحة لغرض تحسين و ترقية الحياة العامة للفرد و المجتمع .

|- التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

إن ظهور فكرة التنمية المستدامة كان نتيجة للفشل الذريع الذي حظيت به التنمية الشاملة، فبعد فترة التفاؤل التي نابت بلدان العالم الثالث حول التخلص من التخلف و التوجه نحو الحياة الراقية خلال الفترة السابقة للثمانينات إلا أن تلك الطموحات و التفاؤلات أصبحت مجرد سراب، ذلك أن أغلب الدول المتخلفة دخلت فترة الثمانيات بأزمة حادة و مشاكل أكثر تعقيدا من سابقتها، و منه لم يبق أي تفاؤل للتخلص من براثن التخلف و الإقلاع عنه، فعلى سبيل المثال نجد دول الساحل الإفريقي التي أصبحت في أزمة أكثر من ذي سبق، فمن بين 500 مليون نسمة تعيش 300 مليون في فقر مطلق.

والأرجح أن عبارة التنمية المستدامة التي يختلف مفهومها عن التنمية الاقتصادية ظهرت أول مرة في منشور الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة عام 1980، و قد استعمل لوصف مفهوم تسيير مورد ما لاستخدامه بعقلانية خلال أطول فترة زمنية ممكنة. (5)

وانعقد أول مؤتمر عالمي حول البيئة و التنمية المستدامة تحت تسمية قمة الأرض سنة 1982 في ربو دي جانيرو بالبرازيل، و قد حضرته 168 دولة و ارتكزت أهم محاوره على التغيرات المناخية للكوكب و التنوع البيولوجي و حماية النباتات . (6)

وقد تم الإعلان في هذه القمة أنه "ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية حسب الاقتضاء أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، و ينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات و الخطط القطاعية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية المنفذة في البلد المعني و أن توفق بينها". (7)

ثم بعد مرور عشر سنوات على قمة الأرض بالبرازيل، انعقدت قمة "جوهانسبرغ" بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002، أين تم إقرار خطة شاملة لتنفيذ التنمية المستدامة حيث أكد مسؤولوا أكثر من 190 دولة في وثيقة تتكون من 11 فصلا على المسؤولية المشتركة وضرورة التحرك السريع لضمان الأمن و المستقبل الزاهر لست مليارات نسمة على كوكب الأرض.

ااا- تعربف التنمية المستدامة و أبعادها:

تعرف التنمية المستدامة على أنها:

تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاهية من ذلك المورد، و وضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي، و المقصود بالاحتياجات هو توفير الحد الأدنى من المياه العذبة لكل فرد وفقا لما يتناسب مع دخله و القدرة أيضا في نفس الوقت على تلبية رغبات أي فرد في امتلاك حمام سباحة أو بعيرة صغيرة أو نافورة .. أو غيرها من استخدامات المياه الترفيهية بسعر التكلفة الحقيقي. (9)

-الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها. (10)

-التنمية التي تهدف إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة. ⁽¹¹⁾

خلاصة هذه التعاريف أن التنمية المستدامة هي تلك الجهود الرامية إلى تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية مع المحافظة عليها لتنعم بها الأجيال القادمة، و هي الاستخدام الأمثل للموارد النادرة بغية استعمالها لأطول فترة زمنية ممكنة، و هي إنصاف للأجيال القادمة فيما تحمله الطبيعة من موارد وكنوز.

وعلى العموم فإن للتنمية ثلاثة أبعاد هي: (12)

- 1. البعد البيئي: تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية مسالة السلع الصناعية، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن الطبيعة تصنع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الحسن لرأس المال الطبيعى بدلا من تبذيره.
- 2. **البعد الاقتصادي**: يعين هذا البعد للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، أي يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.
- 3. **البعد الاجتماعي والسياسي:** تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الابتدائي، بالمعنى الضيق أنه يجعل من النمو وسيلة

للإلحاح الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار منصف بين الأجيال بمقدار ماهو بين الدول، بمعنى أن التنمية المستدامة تمثل مشروعا ديمقراطيا تكون فيه التنمية المستدامة مشروعا للسلام، باعتبارها قاعدة للحواربين الشمال والجنوب.

المحور الثاني: البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة:

من التعاريف المشهورة للتنمية المستدامة تلك التعاريف التي تضع حماية البيئة في كفة ميزان والتنمية الاقتصادية في كفة أخرى، وذلك دون شك لتضاد الظاهرتين، فزيادة وتيرة التنمية الاقتصادية يستدعي الاستغلال الجنوني لعناصر البيئة، وحماية هذه الأخيرة يستدعي تعطيل وتيرة سير التنمية الاقتصادية، ومنه فقد ركزت التنمية المستدامة على تنظيم العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وذلك بالمحافظة على الأولى ودفع عجلة تقدم الثانية.

وتعرف البيئة على أنها كل شيء يحيط بالإنسان. (13) أو على أنها كل ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق سواء كان هذا من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان. (14)

ومنه يمكن تقسيم البيئة إلى بيئة طبيعية؛ تتمثل في الأرض وما تحمله ظاهرا وباطنا، والغلاف الجوي وما يحتويه. إضافة إلى بيئة اجتماعية؛ والتي يقصد بها العلاقات التي تربط بين الجماعات أو بين الأفراد في الجماعة، هذه العلاقات التي تعرف بالنظم الاجتماعية. (15) والبيئة الحضارية؛ و التي تتمثل في كل ما شيد من طرف الإنسان أو تبناه، كالمساكن، والأدوات التي يستخدمها بالإضافة إلى الثقافة، الأفكار والعادات (16)

وتعد البيئة من الاهتمامات الأساسية للتنمية المستدامة، فجانب التنمية الاقتصادية لم يطرأ عليه أي تغيير عما كانت عليه قبل ظهور التنمية المستدامة غير القيد الجديد الذي يتمثل في حماية البيئة والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة منها، وعند سرد أهمية استغلال البيئة في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يجب تجاهل أن حماية البيئة لا يمكن أن يتم بصورة فعالة إلا إذا تم استغلال ما تفرزه التنمية من ايجابيات.

المحور الثالث: المستهلك ودوره في حماية البيئة:

يتمثل المستهلك في ذلك الإنسان الذي يشعر بنقص معين، فيقوم بالبحث عما يغطي نقصه هذا ويشبع شعوره، ومنه فإن كل إنسان يشعر يعتبر مستهلكا، وكل نقص يشعر به المستهلك يعتبر حاجة، وكل ما يغطي حاجته يعتبر موردا، كما أنه يمكن اعتبار كل منتج مستهلكا.

وقد سبق وأن أشرنا إلى أن البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، وأنها مصدر الموارد التي يلجا إليها المستهلك لتلبية حاجاته، ومنه ومحافظة من المستهلك على نفسه يستوجب عليه المحافظة على البيئة. فتلاشيها يؤدي إلى تلاشي موارده، وتلاشي هذه الأخيرة يؤدي إلى تراكم احتياجاته، وتراكم احتياجاته يؤدي به إلى الفناء. إذن في ظل عدم وجود نزاعات داخلية لدى المستهلك فإنه يقوم دون أي دافع بحماية بيئته، إلا أن الإلحاح النفسي الصادر من ذات المستهلك يجعل في بعض الحالات إشباع رغبات معينة على حساب سلامة البيئة أمرا حتميا، هذا ما يستلزم ممارسة أساليب محكمة التنظيم لتوجيه سلوك المستهلك والحيلولة بين نزواته الجامحة وسلامة البيئة.

المحور الرابع: أساليب توجيه سلوك المستهلك نحو تحقيق تنمية مستدامة:

يتميز المستهلك بخاصيتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في حيازته على الثروة وحصوله على دخل نظير قيامه بالعمل، أما الخاصية الثانية، فتتمثل في قدرته على استهلاك السلع و الخدمات (الموارد).

ويقوم المستهلك بتوجيه ثروته أو دخله إلى اقتناء ما يشبع رغبته، و التأثير على قراراته بشكل مباشر ليس بالأمر السهل، و ذلك لحربته في طلب و اقتناء السلع التي يرغب فيها من جهة، و الضغط المفروض عليه داخليا (الرغبة) من جهة أخرى.

ونظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه المستهلك في تجسيد القيد الأساسي للتنمية المستدامة و الذي يتمثل في حماية البيئة، فإنه من الضروري الوصول إلى الأسلوب الأمثل لتوجيه سلوك هذا المستهلك إلى ما يخدم التنمية المستدامة بصفة عامة وحماية البيئة بصفة خاصة.

وباستقراء التحليل السابق للمستهلك يمكن حصر النقاط الخصبة التي يمكن التركيز عليها لتوجيه سلوكه في:

- الدخل أو الثروة التي يحوزها.
 - القدرة على الاستهلاك.
- الرغبة في استهلاك سلع معينة.

ومنه يمكن استخدام هذه النقاط لتوجيه سلوك المستهلك و ذلك وفقا للتحليل التالى:

- أن المستهلك يسعى إلى الاحتفاظ بالثروة أو تكوينها من خلال تجميع دخله، و أن أي إجراء يؤدي إلى سلب الثروة من المستهلك أو الحيلولة دون وصوله إلى تكوينها، يؤدي إلى إعادة ترتيب أفكاره وفقا لما يجنبه فقدان جزء أو كل ثروته.
- أن القدرة على استهلاك السلع نابعة من قدرة المستهلك على شرائها، و القدرة على الشراء تتوقف على الدخل الاسمي و الأسعار، و منه فإن توجيه القدرة الاستهلاكية للمستهلك أمر وارد بتحريك الدخل الاسمي أو الأسعار.
- أن الرغبة في استهلاك سلع معينة عبارة عن قرار معنوي و منه يمكن التأثير عليه بطرح أفكار معنوية أخرى، فاعتقاد المستهلك و ثقافته تسمح بإقناعه على تبني أفكار جديدة، و تبنى أى فكرة جديدة قد يؤدى إلى تحول رغبته من اتجاه إلى آخر.

باستغلال هذا التحليل يمكن تحديد الأساليب المناسبة لتوجيه سلوك المستهلك إلى حماية البيئة، و يمكن اقتراح الأسلوبين التاليين:

الأسلوب الكمي: يتوقف هذا الأسلوب على استخدام النقطة الأولى المتعلقة بالاحتفاظ بالثروة و الثانية المتعلقة بالقدرة على الاستهلاك، و ذلك يتم بـ

- التقييد غير المباشر لاستخدام الدخل: يتم هذا التقييد بتنويع معدلات الضريبة أو الإعانة على الدخل. فقد يستفيد المستهلك من إعفاء ضريبي على جزء من الدخل الموجه إلى اقتناء السلع غير المضرة بالبيئة، و العكس أي فرض معدلات ضريبية عالية على الجزء

الذي يوجهه المستهلك إلى اقتناء سلع مضرة بالبيئة، و يمكن أن نمثل ذلك على مستهلك يرغب في شراء سيارة جديدة بالتقسيط، و له أن يفاضل بين سيارة صديقة للبيئة و أخرى ذات قوة و فعالية .

هنا نجد أن فرض ضريبة على الدخل الموجه لاقتناء السيارة الثانية و إعفاء الخل الموجه لاقتناء الأولى يؤدي إلى تغيير رأي المستهلك في الاختيار هذا في حالة فرض ضرائب. ونفس الشيء في حالة إقرار إعانات، فنجد مثلا أن مستهلك معين يرغب في بناء منزل و له المفاضلة بين بناء منزل في شكل اجتماعي (شقة في عمارة) أو بناء منزل مستقل في مساحة خضراء فتقديم الدعم في شكل إعانة مالية يتضمنها الدخل على المنزل الأول، دون تقديمها على المنزل الثاني يؤدي بالمستهلك إلى تغيير قراره و إحلال المنزل الاجتماعي بدل المنزل المستقل، و ذلك رغبة منه في اكتناز الثروة أو تجميعها.

- تعديل أسعار الموارد: و ذلك من خلال إقرار ضرائب إضافية أو منح إعانات غير مباشرة، حيث تدمج هذه الضرائب أو الإعانات في سعر الموارد فمثلا إذا قامت الحكومة بفرض ضرائب على المنتجات الخشبية بنسبة أكبر من المنتجات البديلة سواء كانت حديدية أو بلاستيكية و ذلك لغرض رفع أسعار الخشب مقابل المنتجات الأخرى، فإن المستهلك يعدل عن استخدام المواد الخشبية و يعوضها بالمنتجات البديلة.

خلاصة هذه الإجراءات أن الإدارة تستغل إصرار المستهلك على المحافظة على أكبر جزء من ثروته لتوجيه سلوكه فيما يخدم البيئة و يجسد أبعاد التنمية المستدامة.

الأسلوب الفني: يعتمد هذا الأسلوب على استخدام الميزة الثالثة للمستهلك و التي تتمثل في الرغبة، ويتم ذلك بإقناع المستهلك بأن تكون له رغبة إضافية، وهي رغبة تحقيق الرغبات المستقبلية حيث أنه يعلم يقينا بأن وتيرة استهلاكه الحالية تحرمه من تحقيق رغبات مستقبلية نظرا لندرة الموارد البيئية، إضافة إلى رغبة المحافظة على نصيب الأجيال القادمة (الذرية) مما هو موجود في الطبيعة ومنه يصبح تفكير المستهلك منصب ليس فقط حول إشباع الرغبات الحالية بل أيضا حول الرغبات المستقبلية ورغبات الآخرين(أبناؤه مثلا)، وبالتالى يحول جزء من قراراته إلى ما يخدم البيئة.

خلاصة:

التنمية المستدامة تهدف أساسا إلى تحقيق التوازن بين التنمية الشاملة عامة والتنمية الاقتصادية خاصة من جهة، وحماية البيئة والموارد التي تحملها من جهة أخرى. حيث أن التنمية الاقتصادية هي التي تسعى إلى ترقية حياة المستهلك، أما البيئة فهي تتمثل في المحيط الشامل له، ومنه توازن هذا الأخير أي المستهلك يستلزم تحقيق تنمية اقتصادية، وفي نفس الوقت حماية للبيئة هذا ما يلزمه تقديم تضحيات من الجانبين لتحقيقهما في أن واحد.

وهذه التضحية التي تتمثل في تنازل المستهلك عن جزء من رغباته، يمكن أن يقدمها إيمانا منه بأن الرغبة الحالية لابد أن تتضمن التفكير في المستقبل الذاتي ومستقبل الآخرين وهو ما يعرف بالأسلوب الكيفي.

كما يمكن أن تتم بصفة ضمنية إذا مورست عليه ضغوطات نفسية ذات أساس مادي من جهة أخرى، وهو ما يعرف بالأسلوب الكمي.

دور أساليب توجيه سلوك الوستملك في الوحافظة على البيئة وتحقيق استداوة التنوية

الهوامش:

1- موسى اللوزي: التنمية الإدارية، ط1، داروائل للطباعة والنشر، 2000، الأردن، ص.25. 2-عدلي علي أبو طاحون: التنمية كيف ولماذا، دار الفكر الجامعي، 1999، الإسكندرية، ص.14. 3-موسى اللوزي؛ مرجع سبق ذكره، ص.25.

4-بشاشنة سعد؛ مجلة العلوم الاجتماعية والسياسة، ع 9، جامعة باتنة، ديسمبر 2003، ص.36.

5- www.alitihad.ae.

6- www.annahjaddmocrati.org.

7-نوزارد عبد الرحمن الهيثي: التنمية المستدامة في المنطقة العربية (الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية)، مجلة الجندول للعلوم الإنسانية، ع25، نوفمبر 2005، ص.4.

8- www.arabic.peoledaily.com.

9- www.gou.ae.

10- www.annahjaddmocrati.org.

11- بشاشنة سعد؛ مرجع سابق، ص.42.

12-محمود صالح العادلي: موسوعة حماية البيئة، ط1، دار الفكر الجامعي، 2003، الإسكندرية، ص.17.

13-عمر شريف، كمال عايشي؛ ملتقى دولي حول الخدمة العمومية والتنمية المستدامة، جامعة باتنة، 2-2006/12/3 ص.20.

14- www.moew.gou.ae.

15- www.moew.gou.ae.